المصدر: الدستور
التاريخ : ٣٠ اكتوبر ٢٠٠٥

لجان التحقيق والقرارات الدولية كيف السبيل الى مواجهتها ؟؟ * نوال الفاعوري

من الملاحظ ان منطقتنا العربية والاسلامية هي الشغل الشاغل ليس للقوى المهيمنة عالميا فقط بل لتقارير وقرارات الامم المتحدة المتناغمة معها حتى ان الامين العام للامم المتحدة لم يعد يجد متسعا من الوقت لمتابعتها وتعديلها والتشاور بشانها مع اصحاب العلاقة على طريقة صياغتها اهدافها المرحلية والنهائية اي الاسماء يتم التركيز عليها الآن وأيها يؤجل ذكرها الى حين !! حيث انفعلت القوى الغربية الرئيسية وتبعتها الامم المتحدة على اثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري وتوالت القرارات الدولية ذات الاهداف البعيدة مع تحديد المسؤول سلفا ودائما مع الاصرار على الملاحقة السياسية قبل الادانة الجنائية مستغلة ما شاب العلاقات السورية اللبنانية من اضطراب قبل الحادث وبعده من المفارقات الغريبة. ان هذه العدالة الدولية بتجلياتها الثورية وقراراتها المتسرعه والمتسارعة تلاحق دولة مثل سوريا (الجولان) عانت من الاحتلال الاجنبي لارضها منذ اكثر من خمسة وثلاثين عاما ومع ذلك فالامم المتحدة لا تعتبر ان الوقت قد حان لانهاء هذا الاحتلال واكثر من ذلك فقد وجه المحقق الدولي (ميليس) شكرا خاصا للدولة العبرية لتعاونها معه وتزويده بمعلومات حقيقية عن تورط سوريا متناسيا ان دماء كثيرة سالت في لبنان وفي غير لبنان بمتفجرات اسرائيلية !! والامر لم يتوقف عند ذلك فقد اعلنت الامم المتحدة مرارا وتكرارا وعلى لسان مبعوثها وفارسها الاخر (لارسن) ان لبنان لا يحق له المطالبة بمزارع شبعا لانها ارض سورية تجد نفسها مرتاحة تحت الاحتلال الاسرائلي كارتياح العدالة الدولية بدورها لاستمرار هذا الاحتلال ؟؟!! ليس مستغربا هذا النمط من العدالة الدولية لان هذه المنظمة انشئت من قبل الدول الكبرى وتسهم هذه الدول بميزانيتها ورواتب موظفيها ومحققيها (وبالتالي فمن الطبيعي ان تستغلها لتحقيق اهدافها ولذلك فان محاولات العالم العربي الاعتماد على هذه المنظمة كخيار استراتيجي لتحصيل الحقوق العربية المحكوم عليها بالفشل وظهر هذا بوضوح في فلسطين والعراق وطبيعة حرب الارهاب التي طالت كل مفاصل حياة المجتمعات العربية خاصة الخيرية منها ويبرز من هذا الواقع سؤال يحتاج الى اجابة ما البديل ما دامت هذه حقيقة العدالة الدولية المزعومة وماذا تصنع الشعوب صاحبة الحقوق المهدورة وبالمناسبة فان جلها عربية واسلامية خاصة في ظل سيطرة قوى عالمية متفردة على مقدرات العالم وبايديولوجية دينية عدوانية لا تعترف بالمعايير الانسانية او الاخلاقية بل جل اعتمادها على القوى المادية وبعض الاساطير الخرافية مع اقتران هذا الوضع بعدم وجود اي تاثير عربي او اسلامي. ليثير الاهتمام و الاعتباران مما سهل على الطامعين في هذه المنطقة تحقيق اهدافهم جهلها وفرقتها مما ادى الى اضعاف قدرتها على العمل والتطور والمواجهة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ان لمن دواعي الاسف ان كل هذه العواصف والاختراقات والقرارات الجائرة لم تحرك في مجتمعاتنا غريزة رد الفعل المناسبة واستشعار الاخطار المحدقة وتغيير سلوكنا وانماط حياتنا بهدف تنظيم جهودنا وتوظيفها لمواجهة الحقائق الكونية على الارض ونتائجها مع ادراك اهمية ان الشعوب الفاعلة لا تسلم مصائرها لغيرها من الامم ولا تضحي بوحدتها وثوابتها من اجل منافع صغرى لا ترتقي بحال الى مستوى المصلحة العليا للوطن بل تعتمد على نفسها في بناء مجتمعها وتحصين ذاتها ضد العاديات وتعمل بجد على تقدم مجتمعاتها في اكتساب العلوم والمعرفة في جميع الميادين وبالطبع فان ذلك لا ياتي الا من خلال تاسيس وادامة انظمة ديمقراطية شفافة تعتبر الحكم امانة لا غنيمة وتضع مصلحة الوطن والمواطن في مقدمة سلم الاولويات تحت المراقبة والمحاسبة الشورية ومن خلال انتخابات شفافة تؤدي الى تداول سلمي للسلطة (وامرهم شورى بينهم) يبني نموذجا سياسيا يحترمه الجميع ويعطونه ثقتهم ولا يترك فرصة لاي خلل ينفذ منه عدو من الداخل او الخارج . نظام يستجيب لقدسية حرية الانسان وحقوقه الانسانية بما فيها حق الحياة (من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا ومن احياها فكانما احيا الناس جميعا) من الامور التي تبعث الالم وتثير الشجون اننا في هذا الحمى العربي الاسلامي وعلى امتداداته المتباعدة لم نقدر بعد اهمية هذا الامر وننتظر دروسا وقرارات من الخارج بالرغم مما عانيناه ونعانيه ومازلنا لم نقدر خطورة الاستئثار بالسلطة وبناء المجموعات الموالية والمعادية ومحاصرة الحريات والناصحين وطلاب التغيير مما كون نماذج من المواطنين لا يكنون ولاء حقيقيا للوطن الا تقية وينتظرون الفرص ليكونوا جسرا لكل عابر سبيل لايذاء هذا الوطن بعد كل هذه التجارب وكل هذه القرارات والتدخلات.اما آن الاوان ان يكون واضحا لكل ذي عقل ان مجرد رفع شعارات بالمحافظة على الثوابت والتمسك بالحقوق العربية دون تحقيق انجازات حقيقية للمحافظة على هذه الحقوق وصيانة هذه الثوابت دون احترام حرية وكرامة المواطن واشراكه في تحمل المسؤولية الوطنية لا يكفي ولا يجدي نفعا ولا يغير واقعا لان قيمة الحرية والمشاركة الحقيقية امر اساسي لكل اطياف المجتمع وافراده وليقولوا كلمتهم متى يتعلق بشؤون وطنهم وامتهم ويتحملون مسؤولياتهم تجاهه عندها فقط سيكونون جاهزين للدفاع عن الوطن والامة والنظام بامانة ونجاعه وشجاعة لانهم يعرفون تماما عما يدافعون وفي ذلك الوقت لو حصل بعون الله تعالى فسيقف الاخرون امامنا احتراما ياخذون اراءنا وحقوقنا في الميزان فهل نحن فاعلون؟؟؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية